



اعداد: روان خياط

مركز ابداع المعلم

تحقيق البيئة الجامعة للطلبة ذوي الإعاقة الذهنية في المدارس الحكومية في ظل سياسة التعليم الجامع وقانون التعليم

## 1. الإطار العام:

حفظت كل المواثيق والمعاهدات الدولية حق الأطفال جميعاً بالتعليم، فنجد هذا الحق في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تنص على أن حق بالتعلم معرف كحق من حقوق الإنسان، واتفاقية حقوق الطفل أيضاً، واتفاقية اليونسكو لمكافحة التمييز عام 1960، وفي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام 1981 من بينها التمييز بالتعليم، وفي عام 2006 في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، اما محليا نجد ان القانون الفلسطيني الأساسي الحافظ الأول لهذا الحق، وقانون التعليم الذي اصدر عام 2017 وقانون المعوقين 99/4 بالإضافة الى سياسة التعليم الجامع التي أطلقتها وزارة التربية والتعليم 2016.

بني على أساس كل هذه المعاهدات والمواثيق والقوانين الدولية والمحلية، اهداف التنمية المستدامة 2030 والتي تتضمن الهدف الرابع وهو الحق بالتعليم والذي ينص على "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع"<sup>1</sup> أي انه لا يستثني أي طفل مهما كان الاختلاف لديه، كما ان اجندة السياسات الوطنية 2017-2022 أيضا بنيت على هذا الأساس، حيث ان الأولوية الثامنة في الاجندة تناولت "تعليم جيد وشامل للجميع، تتبع أولوية التعليم الجيد والشامل للجميع من التزام طويل الأمد الذي تأيده الحكومة اتجاه ضمان نوعية التعليم وجودته"<sup>2</sup>.

مع وجود قانون التعليم في فلسطين الذي ينظم العملية التعليمية في المدارس ويضمن حق الاطفال جميعا دون اي تمييز للحصول على تعليم مجاني الزامي ونوعي ومنهم الاطفال ذوي الاعاقات الذهنية، هذا القانون لم يستثني اي طفل من الاطفال الذين هم في سن دخول المدارس. كما واطلقت وزارة التربية والتعليم العالي سياسة التعليم الجامع في عام 2015، حيث تشمل هذه السياسة جميع الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة، الموهوبين وذوي الاعاقات المختلفة من بينهم الاطفال ذوي الاعاقات الذهنية، تتلخص هذه السياسة بان على نظام التعليم ان يتأقلم واحتياجات هؤلاء الاطفال مهما كانت الاختلافات بينهم لضمان حصولهم على حقهم بالتعليم بجودة عالية، بالإضافة الى وجود سياسة خاصة بالتعليم الجامع الذي يشمل الأطفال ذوي الإعاقة

<sup>1</sup> اهداف التنمية المستدامة 2030 [/https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/education](https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/education)

<sup>2</sup> اجندة السياسات الوطنية 2017-2022 صفحة 39.



الذهنية، حيث وضعت هذه السياسة بمشاركة كل الإدارات العامة في الوزارة ولم تقتصر على الإدارة العامة للإرشاد والتربية الخاصة بالإضافة الى مشاركة مؤسسات ذات علاقة.

وهنا نستطيع ان نؤكد على حق وجود جميع الطلبة ذوي الإعاقة بمن فيهم الطلبة ذوي الإعاقة الذهنية في المدارس النظامية كما اشارت كل المعاهدات والاتفاقيات الدولية والمحلية.

## 2. تجربة ابداع المعلم في تحقيق البيئة الجامعة للطلبة ذوي الإعاقة الذهنية في المدارس الحكومية النظامية:

بدأ مركز ابداع المعلم بالعمل في 14 مدرسة حكومية نظامية أساسية في شمال الضفة الغربية في المناطق التي ترتفع فيها نسب انتشار الاعاقة الذهنية لتحقيق البيئة الجامع للطلبة ذوي الإعاقة الذهنية ضمن مذكرة تفاهم جمعته مع وزارة التربية والتعليم العالي لمدة 4 سنوات خاصة بمشروع نحو بيئة دامجة.

في بداية العمل تعرف المركز على تجربة الوزارة في ادماج الطلبة ذوي الإعاقة الذهنية في المدارس الحكومية، والتي تمثلت في الصفوف المدمجة التي تحولت الى غرف مصادر بعد انتهاء المشروع الممول لهذه الصفوف، عندما بدء المركز العمل مع الطلبة ذوي الإعاقة الذهنية في المناطق المستهدفة، كان المتعارف عليه وجودهم في الصفوف المدمجة وليس غرف المصادر، وبعد اطلاق سياسة التعليم الجامع التي تنص انه على النظام المدرسي ان يتأقلم مع الاختلافات الموجودة لدى الطلبة جميعا بدون استثناء وانه لا يجوز عزل أي طالب من النظام التعليمي النظامي داخل صفوف منفصلة حتى تحت سقف نفس المدرسة.

لذا ارتأى المركز وبعد البدء بتنفيذ السياسة التعليم الجامع والتي عملت على الغاء نظام الصفوف المدمجة لتعارض طريقة عمل هذه الصفوف مع أهداف السياسة، ان أفضل الطرق التي يمكن ان تحقق اعلى نسبة للبيئة الجامعة في المرحلة الاولى من تواجد الطفل ذوي الإعاقة الذهنية في المدرسة ان يكون هناك تواجد لهم بشكل جزئي في غرف المصادر للحصول على المهارات الأساسية سواء التعليمية او الحياتية التي ستساعده على التأقلم داخل الصف النظامي، مع ضمان واستمرار العمل معهم داخل الغرف الصفية النظامية بجانب باقي الطلبة من غير ذوي الإعاقة، وان يكون لديهم خطط متكاملة ومتوازية مع الخطة الموجودة في غرفة المصادر. وبعد اعتياد الطفل ذوي الإعاقة الذهنية على نظام المدرسة وزيادة تقبل جميع الهيئة التدريسية والطلبة لوجوده وتطور مهاراته وقدراته وتأهيل الطاقم المدرسي للعمل معه بخطط فردية داخل الصف النظامي كباقي



الطلبة وتمكين مدير المدرسة من قيادة تحقيق التعليم الجامع في المدرسة، يبدأ العمل على تقليل ساعات تواجدهم في غرف المصادر تدريجياً وزيادة التركيز داخل الصف النظامي، وتحويل الغرف الى مراكز معلومات على المدى الطويل.

بدء العمل على تهيئة البيئة المدرسية من ورش توعوية واعداد غرف مصادر وإطلاق مبادرات طلابية تتناول قضايا الاشخاص ذوي الإعاقة الذهنية منذ عام 2015 واستمر حتى عام 2017 وتركز العمل خلال هذا العام 2018 على تهيئة الهيئة التدريسية في المدارس المستهدفة للتعرف والتعامل مع الطلبة ذوي الاعاقة الذهنية، بالإضافة الى طرق تحقيق البيئة الجامعة، ومبادرات مدرسية يقودها هذه المرة مدراء المدارس ليكون هناك ضمان أكبر لاستمرارية التغيير الذي أحدثته المبادرة.

تولد شعور بالتخوف في المرحلة الاولى من عقد التدريب، والرسائل الغير مباشرة التي وصلتنا من المدراء/ات والمعلمين/ات اثناء عقد التدريب، ولكن سرعان ما تبدد هذا التخوف خلال الزيارات الميدانية لمتابعة نقلهم للتدريب واعدادهم خطط التعليم الجامع التي طلبت منهم اثناء التدريب والتي تنظم العمل في المدرسة على تحقيق عملية البيئة الجامعة للطلبة ذوي الإعاقة الذهنية وحسب سياسة التعليم الجامع.

قام كل مديرة/ة ومعلم/ة التعليم الجامع بنقل التدريب والمعرفة لمعظم الطاقم التدريسي وخاصة الصفوف الأساسية، وقام مشرفو التعليم الجامع ومرشدو التربية الخاصة بدعم هؤلاء المدراء/ات والمعلمين/ات في تنفيذ التدريب ونقل المعرفة ما أدى الى الاهتمام الأكبر من قبل المدراء/ات لمتابعة المديرية لهذا العمل، عقد في كل مدرسة ما لا يقل عن 12 ساعة تدريبية تناولت التعرف على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وسياسة التعليم الجامع بالإضافة الى تعريفهم على أنواع الاعاقات الذهنية والمؤشرات التي تدل على وجودها وطرق تصنيفها وتفرقتها عن صعوبات التعلم والإجراءات المدرسية للمديرة/ة او المعلم/ة التي سيقوم بها داخل المدرسة والصف للطلبة ذوي الإعاقة الذهنية، بالإضافة الى عملية المتابعة من قبل المدير للتأكد من تحقيق البيئة الجامعة.



### 3. الإنجازات التي برزت اثناء تنفيذ التجربة

خلال فترة تنفيذ المبادرة تميزت وبرزت الكثير من الإيجابيات في تحقيق البيئة الجامعة للطلبة ذوي الإعاقة الذهنية، حيث تميزت المدارس المشاركة في العديد من الجوانب وهي:

- 1) زيادة ايمان مدرء/ات المدارس بحق الأطفال ذوي الإعاقة الذهنية بالتعليم.
- 2) تغيير التوجهات النمطية اتجاه الأطفال ذوي الإعاقة الذهنية.
- 3) اشركت المدارس معظم الطاقم التدريسي في عملية تحقيق البيئة الجامعة.
- 4) اشركت المدارس مجلس أولياء الأمور والمجتمع المحلي في تنفيذ المبادرات الخاصة بالطلبة ذوي الإعاقة الذهنية.
- 5) تفعيل مجموعات الاقران لمساندة الطلبة ذوي الاعاقة الذهنية.
- 6) قلت نسبة الغيابات للطلبة ذوي الإعاقة الذهنية بالإضافة الى قلت نسبة العف بين الطلبة ذوي الإعاقة الذهنية وغيرهم.
- 7) تعرف المعلمون/ات على الإعاقة الذهنية ومؤشرات الشك بالإضافة الى تزويدهم بالمعرفة التي تسهل عليهم قيادة الحصص الصفية بحال وجود الطلبة ذوي الإعاقة الذهنية.
- 8) زادت نسبة الأنشطة اللامنهجية التي تتناول قضايا الإعاقة في المدارس.
- 9) هيئت بعض المدارس الطلبة لاستقبال أطفال ذوي اعاقات ذهنية خلال السنوات القادمة.
- 10) وضعت بعض المدارس خطة تأهيلية للمدرسة التي سينتقل اليها الطلبة ذوي الإعاقة الذهنية في السنة التالية للحفاظ على مستوى مهاراتهم الحياتية والأكاديمي.
- 11) عملت المدارس على زيادة متابعة الأهالي للطلبة ذوي الإعاقة الذهنية.
- 12) عملت المدارس على زيادة تقبل وجود الطلبة ذوي الإعاقة الذهنية من قبل باقي زملائهم.
- 13) وجهت بعض المدارس الطلبة للتعليم المهني اثناء تواجدهم بنفس المدرسة.



برزت مجموعة من القضايا اثناء تنفيذ المركز لهذه المبادرة والتي كان أحد أهدافها خلق نماذج ناجحة لمدارس تحقق البيئة الجامعة للطلبة ذوي الإعاقة الذهنية وهي كالتالي:

(1) تبين ان ما يسري من قوانين وأنظمة على طلبة صعوبات التعلم يسري على الطلبة ذوي الإعاقة الذهنية، وهذا الامر لا يأخذ بعين الاعتبار ان التعامل مع كل فئة من هذه الفئات مختلف تماماً في المدارس، حيث يبدأ استقبال طلبة صعوبات التعلم من الصف الثاني في غرفة المصادر بعد مرور سنة دراسية كاملة يتم تقييم مهاراتهم ومقارنتها مع أقرانه ويستمر العمل معهم حتى الصف الرابع، اما الطالب ذوي الإعاقة الذهنية خاصة من لديه تقرير طبي يدل على وجود الإعاقة الذهنية لديهم لا يتم ادخالهم لغرف المصادر من الصف الاول ويتم الانتظار حتى وصولهم للصف الثاني ويسمح لهم بالاستمرار بدخول الغرف حتى الصف الرابع كما هو الحال مع طلبة صعوبات التعلم، هذا الطالب وغيره من الطلبة ذوي الإعاقة الذهنية الذين لا يحملون أي تقارير طبية بحاجة للدخول لغرفة المصادر من السنة الأولى لهم في المدرسة، وتستمر الحاجة له لدخول الغرف في حال توافرها بالمدارس حتى لو تجاوز الصف الرابع وذلك لان المهارات الحياتية والأكاديمية للطلبة ذوي الإعاقة الذهنية بحاجة بشكل دائم للتكرار والتذكير والمتابعة.

(2) في نهاية العام الدراسي يقيم الطفل ذوي الإعاقة الذهنية بنفس أداة التقييم التي يقيم بها أقرانه من غير ذوي الإعاقة، الامر الذي يحرمه من ابراز التقدم والتطور لعدم عدالة أداة القياس في قياس مهاراته التي تعلمها في المدرسة والتي تقيس مهارات أكبر من مهاراته، لذا يصاب الاهد بالاحباط لتدني التقديرات في التقييمات الفصلية والسنوية، بالرغم من التطور والتحسين الذي يحصل لهذا الطفل، حيث ان أي تغيير يحدث على مستوى هذا الطالب حتى لو كان بسيط يعتبر انجاز بحاجة الى عكسه في أداة التقييم الفصلية والسنوية اما من الناحية الاجتماعية او الاكاديمية.

(3) تتابع مديريات التربية والتعليم في المحافظات التعليم الجامع عن طريق تكليف أحد المعلمين/ات بالمسؤولية عن ملف التعليم الجامع، الامر الذي يعطي محدودية في اتخاذ القرارات والحاجة الدائمة للرجوع الى مدير المدرسة، خلال تجربة مركز ابداع المعلم من تسليم زمام المبادرة لمدير المدرسة، استطاع مديري المدارس وضع وتنفيذ خطط للتعليم الجامع للطلبة ذوي الإعاقة الذهنية في داخل المدرسة والصفوف والاستراحات والرحل والأنشطة... الخ. وبالتزامن مع تطبيق سياسة التعليم الجامع والتي بحاجة الى متابعتها من قبل صانع القرار ولديه السلطة والقدرة على متابعة تحقيق البيئة الجامعة، نلاحظ ان هذه الصفات تجتمع في مدير المدرسة والذي اثبت قدرته على ذلك من خلال التجربة.

(4) عبر مدرء المدارس عن رضاهم وقدرتهم على متابعة خطط التعليم الجامع للطلبة ذوي الإعاقة الذهنية، وانهم يعملون معهم بناءً على احتياج كل طفل من هؤلاء الأطفال، ولكن التخوف الذي برز اثناء العمل مع الطلبة هو المنهاج الذي



**يجب العمل به مع الطلبة ذوي الإعاقة الذهنية والذي على المدير/ة متابعته بالتعاون مع معلم/ة غرف المصادر أن** وجد/ت، والذي يطبقه ومعلم/ة الصف النظامي، وبرزت الحاجة لوجود مناهج سهلة القراءة توزع وتجزء المهارات الموجودة داخل مناهجنا الفلسطيني بطريقة تتناسب والمستويات التربوية للطلبة ذوي الإعاقة الذهنية.

(5) ومن ابرز المشاكل التي برزت اثناء تنفيذ المبادرة والتي تواجه عدد كبير من المدارس هو **عدم وجود أدوات تقييمية** **تقيم المهارات الحياتية والاجتماعية بجانب المهارات التعليمية -القراءة والكتابة والحساب-**، حيث يعتمد تقييم الطلبة الذين تحوم حولهم الشكوك بوجود إعاقة ذهنية على الحقيقة التعليمية والتي هي مخصصة للطلبة صعوبات التعلم ولا تقيس سوى المهارات الأساسية انفة الذكر، مع العلم ان تقييم عملية الإعاقة الذهنية بحاجة الى اكثر من ذلك فهي بحاجة لقياس الجوانب الاجتماعية والمهارات الحياتية ليكون التقييم اقرب الى الصحيح، ما يعني ان هذه الحقيقة من الممكن ان تعمل على اهمال وجود الطلبة ذوي الإعاقة الذهنية بشكل غير مقصود ولا تساعد على الكشف المبكر للإعاقة الذهنية.

(6) **العمل مع الأطفال ذوي الإعاقة الذهنية في معظم الحالات مرهون بوجود تقرير طبي يدل على نسبة الإعاقة لدى** الطفل، حيث ان بعض الأهالي ينكرون وجود الإعاقة ويرفضون احضار هذه التقارير، في الوقت الذي يخضع الطفل داخل المدرسة لمجموعة من التقييمات التي تقيّم مهاراته الاكاديمية بالإضافة الى بروز مؤشرات تدل على وجود الإعاقة الذهنية لدى هذا الطفل، هذا الامر كفيل ويكفي المدرسة لبناء الخطة التي يجب العمل عليها مع هذا الطالب دون الحاجة لانتظار وجود التقرير الطبي.

#### 5. الإمكانيات الموجودة في وزارة التربية والتعليم العالي:

تعتبر وزارة التربية والتعليم العالي وزارة حيوية ومن اهم الوزارة التي تعمل على تحقيق اجندة السياسات الوطنية واهداف التنمية المستدامة، كما وتُعرف انها وزارة الدفاع لأهمية التعليم للمجتمع الفلسطيني في ظل الظروف السياسية الراهنة، حيث تحصل الوزارة على ثاب اكبر حصة من الموازنة العامة، وصلت في هذا العالم عام 2018 الى حوالي 22% من اجمالي النفقات العامة في فلسطين<sup>3</sup>، كما لدى الوزارة عدد كبير من الكوادر البشرية العاملة في قطاع التعليم، يصل عدد العاملين فيها الى 37774 عامل/ة يعملون في 2203 مدرسة حكومية<sup>4</sup>، تمتلك الوزارة إمكانيات كبيرة وذات جودة عالية يمكنها تحقيق البيئة الجامعة لجميع الطلبة بمن فيهم الطلبة ذوي الإعاقة الذهنية ضمن الإمكانيات المتوفرة لديها وأبرزها:

<sup>3</sup> موازنة المواطن 2018 التي أصدرتها وزارة التربية والتعليم.  
<sup>4</sup> موازنة مواطن 2018 التي أصدرتها وزارة التربية والتعليم.



- 1) وجود قانون التعليم وسياسة التعليم الجامع اللذان لا يستثنيان أحد من التعليم.
- 2) الانتشار الجغرافي لمديريات التربية في الوطن وسهولة الوصول لكل المدارس والطلبة ذوي الإعاقة.
- 3) توافر كوادر بشرية إشرافية قادرة على تطبيق سياسة التعليم الجامع بعد تعزيز قدراتها وتمكينها.
- 4) توافر مديرو/ات مدارس مبادرون ومتميزون لديهم قدرة على قيادة تحقيق سياسة التعليم الجامع.
- 5) دعم المجتمع المحلي ومتعاونه مع المدارس في جميع القضايا التي يتم اشراكه بها.
- 6) العلاقات القوية التي تجمع وزارة التربية والتعليم العالي مع المؤسسات المحلية والدولية العاملة في قطاع الإعاقة والتي من الممكن ان تتعاون معها على تطوير خطط لتحقيق البيئة الجامعة.

## 6. التوصيات:

بعد التجربة التي خاضها المركز في شمال الضفة الغربية، وتواصله مع أهالي الأطفال ذوي الإعاقة الذهنية ومدراء المدارس والمعلمين/ات والعاملين/ات في الميدان والتواصل مع المؤسسات العاملة في قطاع الإعاقة الذهنية والاطلاع على السياسات والإجراءات التنفيذية الخاصة بالتعليم الجامع فاننا نوصي بـ:

1. ضرورة البدء بالعمل على تحقيق البيئة المدرسية الجامعة من رياض الأطفال والمراحل الدراسية المختلفة (من تدخلات وورش وتدريبات وتوعية...الخ) بالإضافة الى الموائمة البيئية، مع التركيز على تدريب الطاقم المدرسي ككل وان لا يقتصر الموضوع على معلم/ة غرفة المصادر ومعلم التعليم الجامع.
2. ضرورة فتح باب غرف المصادر امام الأطفال ذوي الإعاقة الذهنية وعدم اقتصرها على طلبة صعوبات التعلم وبطء التعلم والتأخر الدراسي، حيث ان بعض المدارس ليس لديها صورة واضحة عن الفئات المستهدفة في غرف المصادر في ظل سياسة التعليم الجامع.



3. ضرورة استقبال الأطفال ذوي الإعاقة الذهنية بغرف المصادر من اول يوم لهم في المدرسة وعدم الانتظار لوصوله<sup>٦</sup> للصف الثاني، بالإضافة الى استمرار العمل معه طوال تواجدهم في المدرسة حتى لو ترفع لأكبر من الصف الرابع انفاذا لقانون التعليم.
4. ضرورة تسليم قيادة مبادرة التعليم الجامع لمدير/ة المدرسة لأنه هو المحرك والمؤثر الأول في المدرسة، بجانب مسؤول/ة التعليم الجامع ومعلم/ة غرف المصادر، من خلال وجود خطة للتعليم الجامع تشمل جميع الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة بمن فيهم الطلبة ذوي الإعاقة الذهنية.
5. ضرورة وجود مناهج مبسط وسهل القراءة للأطفال ذوي الإعاقة الذهنية يتماشى مع المنهاج الفلسطيني ويحتوي على المهارات الاكاديمية والحياتية التي تمكنه من الاستقلال بنفسه، بالإضافة الى توجيه الطلبة ذوي الإعاقة الذهنية في المراحل الثانوية للتعليم المهني.
6. ضرورة تطوير أدوات تقييمية تساهم في تقييم الأطفال ذوي الإعاقة الذهنية من النواحي الاجتماعية والحياتية الى جانب وجود أداة تقييم تربوية مبنية على المهارات والقدرات التي يحصلون عليها خلال وجودهم في المدرسة تختلف عن تلك العامة لباقي الطلبة من غير ذوي الإعاقة.
7. ضرورة وجود خطة فردية داخل الصف النظامي للطلبة ذوي الإعاقة الذهنية يتابعها المعلم/ة والمرشد/ة ومعلم/ة غرف المصادر تراعي قدراتهم ويشرف عليها مدير المدرسة، وتُكمل الخطة الفردية لهم في غرفة المصادر ان وجدت.
8. تحويل غرف المصادر الى مراكز للحصول على المعلومات على المدى البعيد بعد التأكد من جاهزية المدارس من التعامل والاختلافات بين جميع الطلبة.

انتهى